البحث الرابع عشر :

" تقدير التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للحرب على الإرهاب في المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية "

إعـــــداد :

د. صلاح على محمود أبو النصر

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية العلوم الإدارية والمالية جامعة الطائف

د. فتحي خليفة علي خليفة

مدرس بقسم الاقتصاد

كلية التجارة- جامعة أسيوط

" تقدير التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للحرب على الإرهاب في المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية "

د. صلاح على محمود أبو النصر د. فتحي خليفة علي خليفة

• **مقدمة** :

تعاني المنطقة العربية ومنذ فترة ليست بالقصيرة من ظاهرة العنف الفكري ، أو الإرهاب ، في صورة جماعات تحاول فرض وجهة نظرها الفكرية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية رافضة أسلوب الحوار الفكري ومفضلة فرض وجهة نظرها بأسلوب العنف المادي على الأفراد والجماعات المدنية وعلى أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة . مما اضطر الحكومات لمواجهتها بنفس الأسلوب وترتب على هذه المواجهات تكاليف اقتصادية واجتماعية ، وهذه المبالغ التي أنفقت لو وجدت طريقها الى مشروعات تنموية لأصبح لها مردود ايجابي كبير اقتصاديا واجتماعيا . وقد يجادل البعض بأن هذه المبالغ صغيرة ، وتقع ضمن الإنفاق الأمني وقيام الدولة بمسئوليتها في الحفاظ على أمن المواطنين والدولة وبالتالي فهي لا تشكل جزءا كبيرا من الإنفاق الاقتصادي ، ولكن واقع الحال ينبئ بغير ذلك ، فقد مثلت ميزانيات مكافحة الإرهاب في المجتمع الدولي رقما يصعب تجاهله ومثلت عملية مكافحة الإرهاب تكلفة عالية ، فضلا عن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية غير المباشرة والتي يصعب تتبع آثارها ، وهذا الإنفاق تم استقطاعه من موارد الدولة المحدودة ومن ثم اثر على خطط تلك الدول لرفع مستوى معيشة المواطنين . ومن الأرقام المعلنة عالميا عن تكلفة حرب أمريكا على الإرهاب على يد رئيسها السابق جورج بوش تريليون دولار ، وهذه الحرب دارت رحاها في منطقة الشرق الأوسط وهو ما يعادل أربع مرات ما أنفقته الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى وعشر مرات تكلفة حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ حتى مع حساب فارق التضخم . وقد بلغت تكلفة الحرب على الإرهاب في الجزائر مبالغ ضخمة ، وكذلك الحال في اليمن ، في حربه على جماعة الحوثيين ، أو الانفصاليين في الجنوب وعلى الرغم من تباين الآراء بشأن هذه الحروب ، هل هي بسبب خلافات سياسية أم ينطبق عليها لفظ الإرهاب ، فإن هذه الحكومات المذكورة تكبدت خسائر كبيرة بشأن هذه الإحداث ، حيث تلعب عوامل عدم الاستقرار في المنطقة دورا كبيرا في تغذيتها.

والإرهاب بشكل عام يعرفه البعض بأنه نوع من العنف يهدف الى بث الرعب في المجتمع من اجل الوصول الى نتيجة سياسية أو عائد إجرامي. أما التطرف الإيديولوجي القائم على الفكر الديني ، فهذا النوع من التطرف ظاهرة معقدة لأنه ينطوي على عديد من الأبعاد ، فقد عرفه البعض بأنه عبارة عن (أنشطة تتمثل في معتقدات واتجاهات ومشاعر وأفعال واستراتيجيات) يتبناها شخص أو جماعة بطريقة بعيدة عن الأوضاع العادية السائدة بين الناس ، وهذه الأنشطة تبرز في مواقف محددة باعتبارها شكلا عنيفا من أشكال الصراع بين جماعات متطرفة والسلطة السياسية في الدولة . وهناك بعض الباحثين يعزون سبب الإرهاب الى مجموعة من الأسباب المختلفة مثل (الحرمان النسبي . تبني فكر

ديني متطرف بناء على الاقتناع بصحة المسلمات الأيديولوجية التي يصدر عنها وهي ضرورة محاربة النظم السياسية العلمانية ، والتي توصف بأنها كافرة ، أو الحرب ضد الدول الغربية الصليبية التي تشن حربا شرسة ضد المسلمين... الخ).

- **الهدف من الدراسة** :

قياس التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة الإرهاب الفكري في المملكة وبعض الدول العربية ، ودراسة التأثير الاقتصادي لهذه التكلفة اقتصاديا واجتماعيا وخاصة على بعض الأنشطة مثل الاستثمار الأجنبي، السياحة وغسيل الأموال ، ثم وضع مقترح لمواجهة هذه الظاهرة (دعائيا ، وفكريا ، وماليا وأمنيا) ومعنى ذلك أن البحث يحاول تقدير التكاليف الاقتصادية للإرهاب وليس التكاليف المالية فقط ، وذلك بتتبع مجمل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للظاهرة . وعلى ذلك فالبحث يتعرض للخسائر البشرية والخسائر المادية المباشرة ، وكذلك درجة تأثر معدل التنمية في الأجل الطويل بالإرهاب ، وتأثر بعض القطاعات الاقتصادية كالسياحة وأسواق المال والبورصات ، وكذلك تحول مسار الاستثمار الى المناطق الآمنة وحرمان المناطق المعرضة للخطر . كما يتسبب نقص الاستثمارات في زيادة معدلات البطالة في بعض المناطق عن غيرها، وكذلك انخفاض الأجور. كذلك تقدير التكلفة المالية لتأمين المنشآت والمرافق الحيوية، مما يرفع من تكاليف تشغيل هذه المنشآت.

- **أسلوب الدراسة** :

تعتمد الدراسة على الأسلوب الاستقصائي للظاهرة ، وأسلوب التحليل الإحصائي لتقدير التكلفة الاقتصادية كلما توافرت البيانات .أما بالنسبة لتقدير التكلفة لبعض أساليب مكافحة الإرهاب سيتم الاعتماد على البيانات المنشورة ، فإن تعذرت سيلجأ الباحث الى الأسلوب التقديرى وبخاصة من بيانات منشورة في دول تعاني من نفس هذه الظاهرة.

- **استعراض أدبيات البحث**:

يعتبر مصطلح الإرهاب Terrorism مفهوم جديد لتعبير قديم ، وقد استخدم المصطلح لأول مرة في عام ١٧٩٥ وكانت الكلمة فرنسية مشتقة من كلمة لاتينية terrere وهو التخويف واستعملت الكلمة لوصف أساليب استخدمتها الموسوعة السياسية الفرنسيةClub Jacobin بعد الثورة الفرنسية وكانت هذه الأساليب عبارة عن إسكات واعتقال المعارضين لهذه المجموعة السياسية والتي كان لها دور بارز في الثورة الفرنسية . ويعتقد البعض أن هناك خلطا في مفهوم كلمة الإرهاب ،لا يرجع الى ترجمة لغوية ليست دقيقة فحسب بل غير صحيحة مطلقا حسب تعبيرهم لكلمة Terror الانجليزية ذات الأصل اللاتيني . المعبر عنه اليوم بالإرهاب هو ما استخدم للتعبير عنه في اللغة العربية بكلمة (الحرابة) أخذا مما ورد في القرآن الكريم في سورة المائدة (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسولة ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) وفي فترة لاحقة توسع فقهاء الإسلام في توسيع

دلالات هذا التعبير ، لينطبق على مخالفة أولي الأمر ، وقد توسع هذا المفهوم بعد ذلك لدى كثير من الحكام ليشمل كل من يعارضهم في الحكم . كما أطلقتها الدول الغربية على الجماعات التي تناضل من أجل نيل حقوقها السياسية ، أو الاقتصادية ، أو حركات الاستقلال.

وقد نتج عن ذلك تعدد تعاريف مصطلح الإرهاب حيث لا يوجد اتفاق على معناه الدقيق حيث يختلف الأكاديميون والسياسيون على تعريفة ، ولكنه بصورة عامة يستخدم لوصف أساليب تهدد الحياة التي تستعملها مجامع سياسية نصبت نفسها في حكم أو قيادة مجاميع غير مركزية في دولة معينة. أما تعريف الاتحاد الأوربي : الإرهاب : عبارة عن عمل عدواني متعمد يقوم بها أفراد أو مجاميع وتكون موجهة تجاه دولة أو أكثر من دولة لغرض ممارسة الضغط على الحكومات بأن تغير سياساتها الدولية والداخلية والاقتصادية .

كما عرف A.P.Schmid الارهاب وهو التعريف الذي يستعمله علماء الاجتماع وفيه يعتبر الإرهاب أساليب متكررة تولد الخوف والقلق ويقوم بها أفراد بإشراف مجموعات داخل دولة أو بإشراف الدولة نفسها ، وتكون أهداف العملية الارهابية عادة سياسية ، وتختلف عن الاغتيالات بكونها ليست موجهة الى شخص معين ويتم اختيار الأهداف لغرض إرسال إشارات الى أكبر عدد من الناس والحكومات التي تمثلهم .

أما تعريف عصبة الأمم لسنة ١٩٣٧ : للإرهاب هوانه عمل إجرامي موجه ضد حكومة معينة لغرض خلق حالة من الرعب في نفوس أشخاص أو مجموعة من الأشخاص الساكنين في تلك الدولة[1] .

وأخيرا تعريف الولايات المتحدة للإرهاب :هو أي عملية عنف تشكل خطرا على حياة الإنسان والتي تنافي القوانين الجنائية للولايات أو أية ولاية من الولايات الأمريكية وحدثت إما داخل حدود الولايات المتحدة أو خارجها مستهدفة لمصالح أمريكية ويكون غرض العملية ترهيب المدنيين والتأثير على الحكومة لتغيير سياستها[2]. كما يوجد تعريف آخر للإرهاب واسمه (إرهاب المستعمرين) أو الصهيونية كالإرهاب الذي تقوم به إسرائيل والولايات المتحدة ضد أبناء الشعوب الأخرى كفلسطين والعراق وأفغانستان .

وتوجد دراسة نشرت في ٢٠٠٢ بعنوان (ظاهرة الإرهاب المعاصر ، مصلح الصالح . دراسات معاصرة) حيث حاول المؤلف دراسة موجزة عنه ، جاءت مركزة وشاملة ، وذلك من خلال ثلاثة أبواب بالإضافة الى مقدمة وخاتمة .

- **أهمية الدراسة** :

يعتبر هذا البحث على جانب كبير من الأهمية، حيث أن توثيق الظاهرة من الناحية الاقتصادية في كثير الدول لم يتم بشكل كامل وعلى حد علمنا

1 http:// www.unodoc.org/unodc/terrorism_definition.html

2 http://www.gpoaccess.gov/uscode/browse.html

لاتوجد دراسات كثيرة في هذا الشأن لأن هناك بعض المحاذير الأمنية التي قد تمنع تناول الظاهرة والحديث عنها بشكل موثق . وعلى الرغم من دراسة الظاهرة في نطاقها الأمني في كثير من المحافل الدولية ، إلا أن الجانب الاقتصادي لم يحظ بنفس الاهتمام .

- **تقسيم الدراسة**:
  - مفهوم الإرهاب
  - الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الإرهاب .
  - الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للإرهاب .
  - أثر الإرهاب على (الاستثمار الأجنبي، والسياحة، والاستقرار الاجتماعي والسياسي).
  - تقدير تكلفة الحرب على الإرهاب في كل من السعودية ومصر والجزائر واليمن .
  - انعكاس الحرب على العراق والقضية الفلسطينية على ظاهرة الإرهاب في المنطقة العربية، وتقدير التكلفة الاقتصادية.
  - دراسة أهم السبل لتقليل التكلفة الاقتصادية لظاهرة الإرهاب، (مواجهة الظاهرة بأقل السبل تكلفة).

١- مفهوم الإرهاب

هناك تعاريف متعددة للإرهاب (قد يصل عددها الى أكثر من مائة تعريف) كما قال وولتر لاكير المدير السابق لمجلس الأبحاث الدولي في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن، ولكن نورد هنا بعض التعاريف لدى بعض الكتاب. يعرف بعضهم الإرهاب بأنه التخويف وإشاعة عدم الاطمئنان وبث الرعب والفزع وغايته إيجاد عدم الاستقرار بين الناس في المجتمع لتحقيق أهداف إجرامية معينة، فالإرهاب هو العنف المخيف أوالعنف الذي يمارس ضد الإنسان وحقوقه السياسية، وهو الإرهاب أيا كان مصدره أو القائم به. ويمكن وصفه بأنه العنف السياسي الذي تقوم به أفراد أو جماعات أو دولة أو منظمة لتحقيق أغراض معينة.

وهناك من يعتبر أن التعريف الأفضل للإرهاب هو التعريف الوظيفي والذي لا يرتكز على أية تفسيرات سياسية حيث يعرف الإرهاب على انه (استخدام متعمد للعنف أو التهديد باستخدام العنف من قبل بعض الدول أو الجماعات والأفراد التي تشجعها وتساندها دول معينة لتحقيق أهداف إستراتيجية وسياسية ، وذلك من خلال أفعال خارجة على القانون وتستهدف خلق حالة من الذعر الشامل في المجتمع غير مقتصرة على ضحايا مدنيين أو عسكريين ممن يتم مهاجمتهم أو تهديدهم .) (الذويبي ، حمود محمد عطية (دكتور)(٢٠٠٩) اتجاهات الشباب نحو التطرف والإرهاب ص ٢٢) ويعتقد البعض أن هناك خلطا في مفهوم كلمة الإرهاب ،لا يرجع الى أن الترجمة اللغوية ليست دقيقة

فحسب بل غير صحيحة مطلقا حسب تعبيرهم لكلمة Terrorالانجليزية ذات الأصل اللاتيني . المعبر عنه اليوم بالإرهاب وهو المصطلح الذي استخدم للتعبير عنه في اللغة العربية بكلمة (الحرابة) أخذا مما ورد في القرآن الكريم في سورة المائدة الآية(٣٢) ((إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم)) صدق الله العظيم ، وفي فترة لاحقة توسع فقهاء الإسلام في دلالات هذا التعبير ، لينطبق على مخالفة أولي الأمر ، ثم توسع هذا المفهوم مرة أخرى بعد ذلك لدى كثير من الحكام ليشمل كل من يعارضهم في الحكم . كما أطلقتها الدول الغربية على الجماعات التي تناضل من أجل نيل حقوقها السياسية، أو الاقتصادية، أو حركات الاستقلال، وقد نتج عن ذلك تعدد تعاريف مصطلح الإرهاب حيث لايوجد اتفاق على معناه الدقيق إذ يختلف الأكاديميون والسياسيون على تعريفة ولكنه بصورة عامة يستخدم لوصف أساليب تهدد الحياة تستعملها مجامع سياسية نصبت نفسها في حكم أو قيادة مجاميع غير مركزية في دولة معينة .

ويختلف الإرهاب الحديث عن الإرهاب القديم أو السابق فيما يلي:

- لقد أصبح الإرهاب في الوقت الراهن ظاهرة عالمية أي أنها لا ترتبط بمنطقة أو بثقافة أو بمجتمع أو بجماعات دينية أو عرقية معينة ، ولكن الظاهرة ترتبط بعوامل اجتماعية وثقافية وسياسية وتكنولوجية أفرزتها التطورات السريعة المتلاحقة في العصر الحديث ، فقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين بروز العديد من من التنظيمات المسلحة والعمليات الإرهابية في مختلف أنحاء العالم .

- أن أهم ما يميز ظاهرة الإرهاب في العصر الحديث تطورها الملحوظ من حيث اعتمادها على التخطيط والتنظيم وكثافة التسليح وضخامة الإمكانيات المتاحة للجماعات الإرهابية ، حيث أصبحت تمتلك الأسلحة والمعدات لتنفيذ النشاطات الإرهابية بمعدلات غير مألوفة كما ونوعا ، كما أن أعداد الضحايا الأبرياء في الغالب قد تزايدت بصورة غير مسبوقة ولم تقتصر الضحايا على جنسية أو قومية أو عرق معين ، بل شملت عمليات الإرهاب ضحايا من جميع الدول والأجناس على المستوى المحلي والدولي ، ذلك أن هؤلاء الضحايا ليسوا المستهدفين مباشرة من الأعمال الإرهابية وإنما هم وسيلة للضغط على حكومات أو لتحقيق منفعة شخصية أو الحصول على فدية للقائمين على الإرهاب وهذا ما يميز الإرهاب الحديث عن الإرهاب التاريخي

- تميز الإرهاب الحديث بتعدد وتنوع صوره وتدمير الموارد الحيوية والبنية الأساسية واغتيال الشخصيات المهمة وغيرها من الأعمال الإرهابية التي تحقق أهداف الإرهابيين. لقد تطورت ظاهرة الإرهاب وتعقدت بحيث أصبحت أسلوبا من أساليب الحرب بين الدول والجماعات والأحزاب ، إلا إنها تتميز عن الحرب التقليدية بأنها لا تراعي قانونا أو عرفا أو اخلاقا ، كما أنها تقوم على الرعب والعنف وتصيب المدنيين العزل ولا تميز بين رجل وامرأة أو شيخ أو

طفل ، أو هدف مدني أو عسكري ، هذه الأعمال الإرهابية تشمل أهدافا غير متوقعة وينتج عنها خسائر معنوية ومادية جسيمة .

- إن أهم ما يميز الإرهاب الحديث عن الإرهاب التاريخي أيضا تأثير الإعلام بشكل كبير في هذه الظاهرة سواء من حيث الأهداف أو النتائج. فكثير من أعمال الإرهاب الحديث تستهدف التعريف بالقضية أو الموقف السياسي للإرهابيين ،كما أن موقف الجمهور يتشكل غالبا من خلال ما تبثه وسائل الإعلام عن العمل الإرهابي وهذا زاد من مخاوف الباحثين من ان وسائل الإعلام تسهم في تشويه فهم وإدراك الناس لقضايا معينة.(الصالح ، مصلح : ظاهرة الإرهاب المعاصر .)
- استخدام الإرهاب الحديث لوسائل الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة مثل الانترنت في توصيل الرسائل الإرهابية للجمهور بغرض التأثير عليهم وبغرض ضم متعاطفين جدد مع قضيتهم وتجنيد عملاء جدد ، وقد توسعت الجماعات الإرهابية في هذه الوسائل من خلال الرسائل التي تبث عبر الوسائط الإعلامية المختلفة واستخدامها في الاتصال بين عناصر التنظيم على الرغم سيطرة الدول المتقدمة على الشبكة العنكبوتية.

٢- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الإرهاب :

ارجع العلماء ظاهرة الإرهاب الى أسباب متعددة منها على سبيل المثال لاالحصر:

١- أسباب اقتصادية.
٢- أسباب اجتماعية.
٣- أسباب سياسية.
٤- أسباب عقائدية.

ونورد فيما يلي تفصيل لبعض هذه البنود:

أولا : الأسباب الاقتصادية :

هناك كثير من الكتابات ترجع الإرهاب الناتج عن التطرف الديني الى أسباب اقتصادية ، وبعبارة أخرى أي بسبب النمو السكاني دون أن يصاحبه تنمية اقتصادية مع إعادة توزيع الدخل ، مما يتسبب في اتساع نطاق الفقر في المجتمع . وهناك من يرى أن من أسباب التطرف الديني الذي قد يقود الى الإرهاب عدم وجود فرص عمل أو زيادة المتطلبات الاجتماعية أو غموض المستقبل المهني الأسري للشباب وكذلك عدم وضوح المفاهيم الدينية لدى كثير من الشباب. وتستغل بعض الجماعات والتنظيمات حالة الفقر لدى بعض المواطنين عند تجنيدهم في تنظيمات إرهابية ، بشحنهم بالكراهية وكذلك عند تقديم المعونات المادية والمساعدات الاجتماعية لهؤلاء المواطنين مما أدى الى خلق حالة من التعاطف المجتمعي مع هذه التنظيمات . ومن ناحية أخرى يؤكد كثير من الباحثين أن العمود الفقري للعمليات الإرهابية هو تلك الأموال التي تحصل عليها المنظمات الإرهابية (بوسائل مشروعة) مثل تمويل المنظمات الخيرية والتي قد يتم تمريرها عبر المجتمعات بواسطة استغلال البعد الديني العاطفي . ومن ذلك أيضا استثمار العمل الخيري الإسلامي والصدقات والزكاة والدعم

الحكومي للفقراء والمحتاجين بالإضافة الى الوسائل غير المشروعة التي أسهمت بتوفير الأموال الطائلة للمنظمات الإرهابية كعمليات الخطف وتهريب المهاجرين وتجارة المخدرات ومبيعات الأسلحة الخفيفة ، وعمليات غسيل الأموال وترتيب الدروس الدينية وترتيب الاجتماعات الدعوية بهدف التمويل . وتحتل منطقة الشرق الأوسط ثاني اكبر منطقة في العالم تعتبر مسرحا للعمليات الإرهابية بعد أوربا ، فقد بلغت حوادث الإرهاب ، في أوربا نحو ٢٦٤٠ حادثة خلال عشرين سنة فقط (كما ورد في دراسة عن الإرهاب أجراها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام) (وهذه الدراسة أجريت قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ومع تصاعد عمليات منظمة القاعدة) ولم توثق عدد العمليات الإرهابية التي تمت في الشرق الأوسط . ومع ذلك ترتبط بعض العمليات الإرهابية في أوربا بأحداث وتطورات الشرق الأوسط ، بشكل أو آخر ، ماعدا الأحداث الإرهابية التي تعزى الى منظمات أوربية مثل الجيش الايرلندي ومنظمة (ايتا) و(الباسك) الاسبانية وبعض المنظمات الإرهابية الأخرى مثل المنظمات التي نشأت بعد تفكك دول الاتحاد السوفيتي (تحرير الشيشان) .

وتشير الدراسة الى أن الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط نشأ مرتبطا ارتباطا وثيقا بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ، إلا أنه بعد نجاح الثورة الإيرانية دخلت ظاهرة الإرهاب مرحلة جديدة فقد بدأت مرحلة الإرهاب الديني والطائفي التي انتشرت في بلاد مثل سوريا ومصر والجزائر وبعض دول الخليج وانتهت بالعراق بعد الغزو بالإضافة الى لبنان التي يرجع تاريخ الإرهاب الطائفي فيها الى قبل ذلك بعدة سنوات والذي تحول فيها بعد ذلك الى حرب أهلية .

وهذه الحوادث الإرهابية أدت الى نوع من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في هذه المنطقة والمناطق الأخرى من العالم ، وأصبحت هذه الحوادث سببا ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في كثير من المناطق ومنها منطقة الشرق الأوسط وتسببت أيضا في اضطراب خطط التنمية والتأثير على إمكانية تعمير واستغلال الموارد الاقتصادية. فعلى سبيل المثال تسبب عدم الاستقرار السياسي الى حالة من الفقر للسكان في الصومال ، وعدم الاستقرار الاقتصادي مما دفع كثير من الشباب الى الانخراط في نشاطات القرصنة البحرية بالقرب من الشواطئ الصومالية وترتب على ذلك أيضا أن أصبحت منطقة القرن الأفريقي من أكبر الممرات المائية خطورة في العالم وقد أدى ذلك الى ارتفاع تكلفة النقل عبر هذه الممرات . وأيضا الحروب بين النظام السوداني والجيش الشعبي في جنوب السودان لمدة تصل الى أربعة عقود تسببت في حالة من الفقر الشديد والإهمال لسكان جنوب السودان .

ثانيا : الأسباب الاجتماعية:

ظهرت منذ أوائل السبعينات بعض من المنظمات الدينية المتطرفة التي أخذت في الانتشار والازدياد مما جعل منها خطرا يهدد الأنظمة الحاكمة والاستقرار في الدول. لقد اتبعت هذه التنظيمات منهج السرية المطلقة في حركتها وأصبح العنف هو العنصر الأساسي لتحقيق فكرها وتأمين وجودها الأمر الذي أدى الى زيادة خطورة هذه التنظيمات بسبب الصعوبة في تتبع

حركتها ومواجهتها والحد من مخططاتها الإرهابية . وبعض هذه المنظمات الإرهابية تتبع أسلوب الانعزالية أو أسلوب المجتمعات المغلقة في نظام التزاوج والمسئولية الاجتماعية للأسر المنضوية تحت لوائها بالإضافة الى التكافل الاجتماعي فيما بينها ، الأمر الذي قد يخلق نوعا من الأمان الاجتماعي الكاذب لدى أفراد هذه المنظمات فيجعل أفراد هذه المجتمعات ينفذون أوامر قادتهم ويلتزمون ايديولولجيتهم. وقد يعتبر التطرف صورة من صور الهروب من واقع الإنسان المرير حين يفقد آماله وطموحاته في المجتمع ، وهو أيضا انعكاس لسوء التوافق مع متغيرات العصر الحالي أو الجماعة التي ينتمي اليها أو المجتمع بأكمله ، ويمكن أن يكون التطرف نوع من الاضطراب في الشخصية سواء نتيجة وجود خلل في تقبل المجتمع للفرد أو نتيجة لعدم قدرته على إشباع حاجاته . وقد ظهرت بعض المنظمات الدينية المتطرفة التي أخذت في الانتشار والازدياد بوتيرة متسارعة مما جعل منها خطرا يهدد الكثير من الأنظمة الحاكمة فضلا عن تهديدها للاستقرار في كثير من المجتمعات الإسلامية، وهناك مجموعة من الأسباب المتنوعة ساهمت متضافرة في ظهور التنظيمات المتطرفة نوجز بعض منها في الآتي:

- عزوف القيادات الإسلامية وسلبية القائمين على شئون الدعوة والإرشاد للدين الإسلامي مما أدى الى أن تصبح الساحة خالية أمام فكر ومعتقدات هذه الجماعات .
- الزيادة الواضحة في النشاط التبشيري المسيحي وزيادة التعصب المسيحي الذي تدعمة بعض الأنظمة والحكومات لدول من خارج المنطقة العربية من العوامل التي ساعدت على ظهورفكر الجماعات الإسلامية المتطرفة كنوع من رد الفعل على الهجوم على الدين الإسلامي .
- موقف بعض الحكومات الغربية من الأنشطة المعادية للإسلام والمسلمين وتشويه صورة الإسلام دون أن تأخذ موقف محايد بل موقف داعم لهذه الأنشطة مثل الاعتداء على المقدسات ، أو بعض الرموز الدينية.

ومن أمثلة ذلك الرسوم المسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام ، الاعتداء على نسخ من القرآن الكريم الاعتداء على المصلين في المساجد.

- صمت بعض الدول الإسلامية عن بعض الإساءات التي يتعرض لها المسلمين والرموز الإسلامية.
- ظهور الفكر اليساري في فترة من الفترات وسيطرة اليساريين على بعض المراكز الهامة كالجامعات وتغلغل الفكر الإلحادي بين بعض الطلبة ، مما أدى الى تنامي ظهور الفكر الإسلامي ليواجه هذا الاتجاه وخصوصا مع تدعيم الأنظمة الحاكمة له ليواجه تغلغل الشيوعيين .
- نجاح الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الخميني أعطى الجماعات الإسلامية المتطرفة زخما وأملا في تكرار هذا النجاح في أماكن أخرى من خلال أسلوب عمل الخلايا السرية.
- أحكام البراءة التي حصلت عليها بعض الجماعات الدينية في بعض الدول شجعت هذه الجماعات على الاستمرار.
- ظهور تنظيمات متطرفة ذات طابع أممي في مجالها الحيوي وذات تمويل سخي ومريب من أطراف متعددة بما فيها الولايات المتحدة نفسها في فترة

السبعينات مثل جماعة القاعدة التي تبنت أمريكا دعمها لمحاربة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان ثم انقلبت عليها بعد احتلال أفغانستان والعراق .

- يوجد ازدهار شديد في نشاط بعض الحركات السلفية المختلفة مع تنوع مشاربها، وقامت باستقطاب أعدادا غير قليلة من الطلاب بما فيهم طلاب كليات القمة في معظم البلاد الطب والهندسة.
- التراجع الكبير في نشاط الأحزاب العلمانية والتيارات الليبرالية في دول المنطقة خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتراجع النهج الاقتصادي الاشتراكي وخروج كثير من الدول عن اتباعه .
- مع سيادة وغلبة النهج الرأسمالي، والسوق الحر تزايدت الفجوة بين الأغنياء والفقراء مما سهل إمكانية استقطاب فئات عديدة من الفقراء تحت لواء هذه التنظيمات المتطرفة.
- ظهور طبقة من رجال الأعمال كونت ثرواتها بالفساد ، مع سيادة نوع من الاستهلاك البذخي المستفز.
- تراجع الدور الروحي للتنظيمات والطرق الصوفية لصالح صوفيين جدد يهتمون بالفائدة المادية فأصبحنا نشهد تدخل قوى الأمن وآليات القانون الجنائي لفض الخلافات بين بعض أقطاب الطرق الصوفية نظرا لما يحققونه من مكاسب.
- مناهج التعليم قائمة على التلقين والحفظ والاستظهار ، الأمر الذي يشيع الكسل الذهني ويقلل روح المبادرة والنقد ويهيئ الطالب للخضوع فريسة لقوى التشدد التي تضفي على نفسها وعلى شيوخها قداسة الدين .
- شعور المسلمين بازدواجية معايير السياسة الخارجية الغربية ، فالغرب يدعو الى الديمقراطية ولكنهم لا يحترمون حرية الشعوب الأخرى في اتخاذ قراراتها بنفسها وتلك السياسة تعكس هيمنة وعدم عدالة الغرب ، وأصبح الكثير من المسلمين والعرب بشكل خاص يشعرون بحساسية تجاه الأمريكيين وأصبحوا يرفضون أى نصيحة من الغرب .
- ومن العوامل المهمة في ظهور الإرهاب في العالم العربي النمو الديمجرافي غير المنتظم وعدم قدرة الحكومات العربية على توفير الوظائف للأجيال الشابة .
- ارتفاع معدل البطالة الذي يعتبر مرتفع جدا في معظم الدول الإسلامية النامية ويقدر في بعض الأحيان ب ٢٠ ٪.
- أن الإرهاب هو نتيجة طبيعية للأعمال المحبطة في مواجهة الظروف القاسية التي يصعب تحملها .وبالتالي فإن الوسيلة الوحيدة للقضاء عليه أو التخلص منه هو التعامل مع عوامل الإحباط التي تواجه الشباب والمراهقين بدلا من قمع الإرهاب بالقوة وحدها ، مع المواجهة بالتفكير والصراحة والوضوح والإقناع المنطقي .
- إن الإرهاب ظاهرة محيرة ومربكة ويعتقد أن الإرهاب هو استجابة للإعمال المحبطة في مواجهة الظروف القاسية التي يصعب تحملها.

٣- الآثار الاقتصادية للإرهاب :

تشير التقارير الى ازدياد وتصاعد خطورة الإرهاب بعد انتشار العولمة ، فعلى مدار خمسة وثلاثين عاما شهد العالم أكثر من عشرين ألف حادثة إرهابية نتج عنها أكثر من تسعين ألف جريح بالإضافة الى الخسائر الاقتصادية مما يؤثر

على الأصول الإنتاجية في العديد من الدول والتأثير على النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الى هذه الدول . وتشير بيانات أخرى أن متوسط عدد الحوادث الإرهابية تصل الى ١١٢ في المتوسط لكل دولة ويصل عدد الجرحى والقتلى الى ١٠،٠٤٨ فرد أى بمتوسط ٦٣١ لكل دولة[٣]. ولا شك أن العمليات الإرهابية يترتب عليها كثير من الخسائر الاقتصادية الأخرى، بالإضافة الى مجموعة من الآثار الاجتماعية والسياسية ، وفي المقابل نجد أن العمليات الإرهابية لا تكلف الكثير فعلى سبيل المثال خسرت القاعدة نحوا من ٥٠٠ الى مايقرب من ألف دولار لتمويل عملية الحادي عشر من سبتمبر، بينما خسرت أمريكا من جراء هذه العملية نحو ٥٠٠ مليون دولار تقريبا في تلك العملية كما تراجع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بعدها بنسبة ٠،٤ ٪ وزاد حجم البطالة بما يقرب من ٤١٥ ألف عاطل ، وتفاقمت الأزمة أكثر بعد أن أصبح هناك اقتصاد حرب ونتيجة لذلك خيم الركود الاقتصادي على الدول الصناعية عموما حتى فيما يخص قطاع السياحة والطيران فكان هذان القطاعان الأكثر تضررا في المنطقة العربية ، فقد انخفض السفر جوا بنسبة ٣٥٪ منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١وتقدر خسارة هذا القطاع بنحو ١٠ مليارات دولار. كما أن الأزمة المالية التي أصابت الولايات المتحدة ، كنتيجة غير مباشرة لما سمي بالحرب الكونية على الارهاب ،وانتشرت آثارها الى باقي دول العالم ساهم في جزء منها الإنفاق الكبير على المجهود الحربي في كل من أفغانستان والعراق وباكستان .

وللإرهاب آثار اقتصادية وآثار اجتماعية وآثار على التنمية الاقتصادية بعضها مباشر والبعض الآخر غير مباشر ،ويمكن حصر الآثار الاقتصادية للإرهاب في مجموعة من الآثار منها :

- آثار الإرهاب على الاستثمار.
- آثار الإرهاب على السياحة .
- آثار الإرهاب على زيادة الإنفاق على الأمن .
- التكلفة الاقتصادية المترتبة على زيادة الإنفاق على امن المنشآت الاقتصادية

ويمكن حصر الآثار الاجتماعية على النحو التالي :

- عدم شعور أفراد المجتمع بالأمان والأمن .
- انتهاك حقوق الإنسان .
- الخلط بين المقاومة المشروعة والإرهاب .
- عدم الشعور بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة .
- ازدياد الهجرة الداخلية الى أماكن أكثر أمنا .

ونورد فيما يلي تفصيل لبعضها:

أولا : الآثار على الاستثمار :

تتأثر المناطق التي تحدث بها حوادث إرهابية بانخفاض الاستثمار المباشر في هذه المناطق، وتصبح هذه المناطق بيئة غير آمنة للاستثمار،و ما يبحث عنه الاستثمار الأجنبي المباشر البيئة الآمنة للاستثمار. كما يؤدي أيضا الى هروب وتصفية الاستثمارات القائمة . لقد تأثر مناخ الاستثمار نتيجة للعمليات

الإرهابية، وأوضح مثال على ذلك تأثر الولايات المتحدة بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فعلى سبيل المثال: انخفضت استثمارات اليابان في الولايات المتحدة من نحو ٤٣.٣مليار دولار في عام ٢٠٠١ مقارنة ٣٤.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ أي أنه نتيجة لأحداث ١١ سبتمبر انخفض الاستثمار بما يزيد عن ١٠ مليار ونصف . كما انخفضت استثمارات استراليا من ٨٤.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠١ الى ٦٥,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ ويمكن توضيح الصورة في الجدول التالي رقم (١) :

جدول رقم (١) : تدفقات الاستثمارات العالمية المباشرة (مليار دولار)

المنطقة الاقتصادية	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
دول العالم	١٤٩٢	٧٣٥	٥٣٧
الدول المتقدمة	١٢٢٨	٥٠٣	٣٤٧
الدول النامية	٢٣٧.٩	٢٠٤	١٥٧
دول التحول الاقتصادي	٢٦.٦	٢٧.٢	٢٧
الولايات المتحدة الأمريكية	غير متوفر	١٢٤.٤	٤٤
الصين	غير متوفر	٤٦.٨	٥٠
بريطانيا	غير متوفر	٥٣.٨	١٢

❖ **المصدر: د. خالد عبد الرحمن المشعل، د. عبد الله بن سليمان الباحوث: الآثار الاقتصادية للارهاب الدولي، مع التركيز على أحداث الحادي عشر من سبتمبر. كلية الشريعة جامعة الإمام ص ٨ عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٢م.**

وأوضحت دراسات أخرى أن الضربات الإرهابية تؤدي الى انخفاض نسبة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥٪ .

ثانيا : ألآثار على السياحة .

تتأثر السياحة بظاهرة الإرهاب بدرجة كبيرة وقد قدرت الخسارة في المنطقة العربية بنحو عشرة مليار دولار ، وقد سبق أن عانى قطاع السياحة في مصر من ظاهرة الإرهاب ، والتي تمثلت في انخفاض العوائد من السياحة إما بشكل مباشر بسبب انخفاض الأفواج القادمة الى مصر أوانخفاض الليالي السياحية أوانخفاض إشغالات الفنادق ، أو بشكل غير مباشر بسبب الأزمة الاقتصادية أو الركود الاقتصادي الذي تعاني منه كثير من الدول في العالم مما يجعلها تقلص الإنفاق على السياحة . وتعد السياحة من القطاعات المهمة للعديد من دول العالم في الوقت الحالي كما أنها تساهم بنسبة كبيرة في تدعيم موازين مدفوعاتها ، كما أن السياحة تساهم في خلق فرص وظيفية كثيرة بل إن عائدات السياحة على المستوى القطاعي قد فاقت عائدات جميع القطاعات الإنتاجية على المستوى العالمي كما يتضح من تقرير منظمة السياحة العالمية في الجدول رقم (٢). حيث نجد أن العائد العالمي من قطاع صناعة السياحة على المستوى العالمي يفوق العائد من صناعة السيارات، والصناعات الكيمائية وغيرها من الصناعات كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٢) : العائد العالمي من الصادرات حسب القطاعات (١٩٩٨م)

القطاع	العائد (بليون دولار)	النسبة المئوية
السياحة	٥٣٢	٪ ٧,٩
صناعة السيارات	٥٢٥	٪ ٧,٨
الصناعات الكيميائية	٥٠٣	٪ ٧,٥
الصناعات الغذائية	٤٤٣	٪ ٦,٦
صناعات الحاسب والأثاث المكتبي	٣٩٩	٪ ٥,٩
صناعة المنسوجات والملابس	٣٣١	٪ ٤,٩
صناعة الاتصالات	٢٨٣	٪ ٤,٢
صناعة التعدين	١٥٨	٪ ٢,٣
صناعة الحديد والصلب	١٤١	٪ ٢,١
الإجمالي	٦٧٣٨	٪ ١٠٠

❖ المصدر: د. خالد عبد الرحمن المشعل، د. عبد الله بن سليمان الباحوث: الآثار الاقتصادية للارهاب الدولي، مع التركيز على أحداث الحادي عشر من سبتمبر. كلية الشريعة جامعة الامام ص ٢٠ عن:منظمة السياحة العالمية. www.world-tourism.org

وعلى الرغم من الأهمية الكبرى لهذا القطاع إلا أنه يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للاضطرابات السياسية، فضلا عن حساسيتها المفرطة للإرهاب، ويمكن تعليل ذلك بأن السياحة ترتبط بعوامل خارجية تتعلق بالاقتصاد العالمي ، وتبين إحصاءات مجلس السفر والسياحة العالمي أن آثار الحادي عشر من سبتمبر قد أدت إلى انخفاض في الطلب العالمي على السياحة بنسبة ٧,٤ ٪ وذلك في عامي ٢٠٠١ - ٢٠٠٢م، ونتج عن ذلك ركود شبه كامل في قطاع السياحة وفي الأنشطة المرتبطة به مثل قطاع الطيران المدني ، كما نتج عنه أيضًا التسبب في بطالة أكثر من عشرة ملايين موظف على المستوى العالمي[3]؛ حيث انخفض عدد العاملين في القطاع السياحي من (١٨٠) مليون موظف عام ٢٠٠١م، إلى (١٧٠) مليون موظف عام ٢٠٠٢م، (٤) كما أن عدد السياح على المستوى العالمي قد انخفض بمعدل ١,٣٪ في نهاية عام ٢٠٠١م، حيث انخفض عدد السياح من (٦٩٧) مليون سائح عام ٢٠٠٠م، إلى(٦٨٩) مليون سائح عام ٢٠٠١م، وانخفض عدد السياح المتجهين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير حيث شغرت أكثر من ٥٠٪ من غرف الفنادق الكبرى وذلك على الرغم من أن أغلبها قد خفض أسعارها بنسبة تصل إلى ٤٠٪. كما تظهر الإحصاءات تأثر السياحة في اسبانيا نتيجة للهجمات الإرهابية مما تسبب تراجع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في إقليم الباسك بنحو ١٠٪ . أما تركيا فقد تأثرت السياحة لديها بالإرهاب، إذ انخفضت الأفواج السياحية لديها بنسبة ٢٣ ٪ في عام ١٩٩٩. وقد كان من أهم الآثار التي نتجت عن الإرهاب . كما بينت منظمة السياحة العالمية . التوجه الكبير جدًا لإحلال السياحة المحلية محل السياحة الدولية. ومما سبق نجد أن هناك آثارا سلبية متعددة للإرهاب الدولي

[3] *UTE E ، M ، STORK (2002) ، The Tourism Industry In The Third Millenium Is A Resilient Indutry ، Shown at The Impact of The Terror Attack of 9 11 2001 ، PHD Thesis ، SAE UNIVERSITY*

على القطاعات الاقتصادية المختلفة لذا فقد بدأت كثير من الدول برسم السياسات الملائمة لمواجهة الإرهاب بالتعاون مع الدول الخارجية وبخاصة أن الإرهاب أصبح ظاهرة دولية عابرة لحدود كثير من الدول كما أنه أصبح السمة الغالبة في الكثير من الهجمات الإرهابية على المستوى الدولي، وقد تم تناول هذه الظاهرة وآثارها المختلفة بالبحث والدراسة في عدد من الدراسات والبحوث والمقالات العلمية نذكر منها[5]:(: د. خالد عبد الرحمن المشعل ، د. عبد الله بن سليمان الباحوث : الآثار الاقتصادية للارهاب الدولي ، مع التركيز على أحداث الحادي عشر من سبتمبر . كلية الشريعة جامعة الامام ص ٢٠ عن :منظمة السياحة العالمية. www.world-tourism.org)

ثالثا : زيادة الإنفاق على الأمن في المنشآت الاقتصادية والسياسية .

أو بعبارة أخرى زيادة التكلفة الاقتصادية لتشغيل المنشآت الاقتصادية والسياسية نتيجة زيادة الإنفاق على أمن المنشآت الاقتصادية والسياسية. لقد أدى تحصين السفارات والقنصليات للدول الغربية ضد الهجمات الارهابية الى توجيه العمليات الإرهابية باتجاه رجال الأعمال والسياح ، نتيجة لأنها كانت أقل تأمينا من المنشآت السياسية . أما بالنسبة لزيادة الإنفاق على حماية الأمن الداخلي في الولايات المتحدة وكندا وأوربا ، فقد رفعت معدل الهجمات الارهابية ضد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ، والرسالة أن إجراءات مكافحة الإرهاب أن تجعل تنفيذ الهجمات الارهابية بكل أنواعها صعبا للغاية أو أن تجفف موارد الإرهابيين ومعظم مبادرات مكافحة الإرهاب الحالية لاتحقق أيا من هاتين الغايتين . لقد ترتب على جعل بعض الأهداف صعبة جعل العمليات الارهابية تتجه نحو الأهداف السهلة ، وهو ما ينسحب على هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ حيث ينظر الى مطارات الولايات المتحدة كمطارات كانت تفتقر الى الى المراقبة الأمنية الجيدة . وسيكلف الإجراءات الدفاعية حول العالم زيادة بمعدل ٢٥٪ حوالي خمسة وسبعين مليار دولار إضافية على مدى خمس سنوات ، وهذا الإنفاق سيترتب عليه وفق السيناريو الأقل احتمالا والأكثر تفاؤلا ستتراجع الهجمات الارهابية بمعدل ٢٥٪ مما يعني أن العالم سيوفر حوالي واحد وعشرين مليار دولار ، حينئذ سيوفر كل دولار انفق على تعزيز الإجراءات الدفاعية ثلاثين سنتا تقريبا كحد أقصى وإذا تبنينا السيناريو الأكثر تفاؤلا ، نجد أن تعزيز الإجراءات الدفاعية سيعني إنفاق عشرات المليارات من الدولارات بلا جدوى.

رابعا : العلاقة بين الإرهاب وبعض الجرائم الأخرى مثل تجارة المخدرات، تجارة السلاح، جرائم غسيل الأموال، تجارة الرقيق الأبيض:

لجأت بعض المنظمات الإرهابية الى وسائل متعددة في تمويل عملياتها الإرهابية ، بما فيها وسائل التمويل المجرمة قانونا أو غير قانونية ، مثل تجارة المخدرات وزراعتها كما يحدث لحركة طالبان في أفغانستان ، وما رأيناه في الحوادث المتفرقة للمنظمات الإرهابية للإغارة على البنوك أو محلات الذهب أوعمليات غسيل الأموال . الأمر الذي دعي بعض المنظمات الإرهابية تستولي على ببعض التبرعات التي يتم التبرع لأعمال الخير .

---

[5] Sandler ، T]amp; Enders ، W (2002) An Economic Perspective on Transnational Terrorism ، Center for International l Studies ، University of Southern California.

خامسا : أثر الإرهاب على الميزانية وميزان المدفوعات:

عانت كثير من دول العالم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد العالمي خلال العام ٢٠٠١ نتيجة لاختلال الاستقرار السياسي والاقتصاد الدولي ، فقد سجلت معدلات العجز في الميزانية العامة للعديد من الدول زيادات ، تفاوتت نسبتها بحسب الوضع الاقتصادي خلال العام ومن ذلك : دول الاقتصادات المتقدمة الرئيسة بلغ عجز الميزانية عام ٢٠٠٢م ٧,٣ ٪ كنسبة من الناتج الاجمالي مقارنة بلغ ٠,٢ ٪ عام ٢٠٠١ م ، دول الاتحاد الأوربي بلغ عجز الميزانية عام ٢٠٠٢ م ٩,١ ٪ كنسبة من الناتج الاجمالي مقارنة بعجز بلغ ٠,١ ٪ عام ٢٠٠١ م ويوضح الجدول التالي (٣) الاتجاهات في الميزانيات الحكومية لعدد من الاقتصادات الرئيسة على المستوى العالمي .

جدول رقم (٣): الاتجاهات في الميزانيات الحكومية العامة

المنطقة الاقتصادية	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الاقتصادات المتقدمة	-١,٦	-٣,١	-٣,٦
الاقتصادات الرئيسة المتقدمة	-٢,٠٠	-٣,٧	-٤,٣
الاتحاد الأوروبي	-١,٠٠	-١,٩	-٢,٣
منطقة اليورو	-١,٥	-٢,٢	-٢,٤
الولايات المتحدة الأمريكية	-٧,٠	-٣,٦	-٤,٦
اليابان	-٧,٢	-٧,٧	-٧,٤
ألمانيا	-٢,٨	-٣,٦	-٣,٦
فرنسا	-١,٤	-٣,١	-٣,٥
المملكة المتحدة	-٠,٩	-١,٢	-٢,٦
اقتصادات متقدمة أخرى	٠,٦	-٠,٥	-٠,٩
دول التحول الاقتصادي	-٠,٣	-١,٧	-٠,٨

◄◄ نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.

◄◄ توقعات صندوق النقد الدولي.

❖ المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠٠٣ م.

عن: د. خالد عبد الرحمن المشعل، د. عبد الله بن سليمان الباحوث : الآثار الاقتصادية للإرهاب الدولي مع التركيز على أحداث الحادي عشر من سبتمبر ،كلية الشريعة جامعة الإمام.

كما أن بيانات الحساب الجاري في موازين المدفوعات تشير إلى تزايد العجز في العديد من الاقتصادات العالمية، ويوضح الجدول رقم (٤) بيانات الحساب الجاري كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي لعدد من الاقتصادات الرئيسة على المستوى العالمي.

جدول رقم (٤): الحساب الجاري كنسبة من الناتج الإجمالي الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٣ م (نسب مئوية)

المنطقة الاقتصادية	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الاقتصادات الرئيسة المتقدمة	-١,٤	-١,٦	-١,٧
منطقة اليورو	٠,٣	١,١	١,١
الولايات المتحدة الأمريكية	-٣,٩	-٤,٨	-٥,٣
اليابان	٢,١	٢,٨	٢,٧
ألمانيا	٠,٢	٢,٥	٢,٦
فرنسا	١,٨	٢,١	٢,١
إيطاليا	٠,٠٠	-٠,٦	٠,٠٠
المملكة المتحدة	-١,٧	-١,٩	-٢,٠٠

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠٠٣ م.

سادسا : اثر الإرهاب على الاقتصاد العالمي والأزمة الاقتصادية العالمية.

- تراجع أرباح كثير من الشركات.
- تراجع مؤشرات البورصات العالمية والمحلية.
- إفلاس عديد من البنوك والشركات العالمية.

تمويل الإرهاب والمنظمات الخيرية :

في عام ٢٠٠٣ حشدت الإدارة الأمريكية عددا من كبار موظفيها ومن الخبراء من خارج الإدارة للشهادة أمام لجان الكونجرس لإقناعها بخطر (الوهابية) على مصالح الولايات المتحدة بزعم إنها تهيئ بيئة صالحة لنمو ثقافة الإرهاب إذ تتميز (الوهابية) حسب هذا الزعم عن الاتجاهات عن الاتجاهات الإسلامية الأخرى بعداوة غير المسلمين وكراهتهم ضدهم ، ولإقناع لجان الكونجرس بخطر الجمعيات الخيرية الإسلامية بشكل عام والسعودية منها بشكل عام . على سبيل المثال يتهم بعض المسئولين السابقين في الولايات المتحدة مؤسسة الحرمين الخيرية وهذه المنظمة تعتبر من أشهر المنظمات التطوعية في الولايات المتحدة إذ يعمل فيها مليون متطوع ، وتجمع تبرعات تبلغ أربعة مليارات دولار سنويا . وحينما صدر تقرير عن هذه المنظمة ، لم يورد هذا التقرير دليلا قاطعا على اتهام المؤسسة بتمويل القاعدة ، وقد عرف التقرير المنظمة بأنها (مؤسسة غير ربحية تقدم الغذاء والمساعدات للمسلمين في أنحاء العالم وتقوم بتوزيع الكتب والنشرات وتنفق الأموال على مشاريع تأمين المياه الصالحة للشرب وتعمل على إنشاء وتجهيز العيادات الطبية وتدير أكثر من عشرين مركزا لرعاية الأيتام). وترجع بعض الجهات أسباب اتهام المؤسسات الخيرية بتمويل الإرهاب الى مايلي:

- بعض المنظمات الإسلامية تعاني من ضعف القدرة الاستيعابية المؤسسية وانعدام الشفافية مما يؤدي الى فقدان الثقة من قبل بعض المؤسسات أو المتبرعين ، وقد أدى ذلك تضيق مجال المساعدة الإنسانية أمام بعض المنظمات الخيرية وبخاصة في الدول التي تم غزوها من قبل قوات التحالف .
- ربط المنظمات غير الحكومية والإسلامية والعربية بدعم الإرهاب من قبل مجموعات معينة أدى الى فقدان الثقة والشك في المنظمات ذات النية الصالحة الأمر الذي هدد قدرة المجتمع المسلم على إعادة توزيع الثروة لصالح الفقراء بالطريقة القانونية .الأمر الذي يزيد فرص إمكانية وصول الأموال بشكل غير قانوني الى جهات غير مسئولة وسائل أخرى للتمويل. ولقد عمدت بعض المنظمات الإرهابية الى أسلوب السطو المسلح على بعض فروع البنوك النائية وبعض محلات تجارة الذهب لتمويل عملياتها الإرهابية بعض أن نضبت وسائل التمويل الأخرى وقد تم ضبط مجموعة من المنظمات الإرهابية مارست هذا الأسلوب في كل من مصر واليمن والسعودية وتلجأ المنظمات لهذا التمويل عندما يتم تجفيف مصادر التمويل الأخرى .

٤- تقدير تكلفة الحرب على الإرهاب في كل من السعودية ومصر والجزائر واليمن:

تعتبر عملية تقدير تكلفة الحرب على الإرهاب عملية بالغة الصعوبة وخاصة أن هذه المعلومات تصنف على أنها بالغة السرية، فضلا عن صعوبة فصل تكاليف الإنفاق على مكافحة الإرهاب، عن تكاليف المحافظة على الأمن في البلاد. وعند حساب تكاليف الحرب على الإرهاب يتعين حساب التكاليف

الاقتصادية غير المباشرة للإرهاب ومعرفة تأثيراتها على الأوضاع التنموية للعالم العربي والإسلامي فمن المعروف أن العمليات الإرهابية تؤثر على البنية التحتية وتؤدي إلى تراجع الادخار المحلي ويتأثر بها بشكل مباشر قطاعات السياحة والاستثمار، كما تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام على الأمن وذلك خصما من مشروعات التنمية، إضافة إلى ما يتم دفعه من تعويضات لضحايا الإرهاب، كما أن الظاهرة تنمي الاقتصاد الخفي من تجارة المخدرات والاتجار في البشر، مما يشكل خطرا على الموارد البشرية، ويؤدي الإرهاب كذلك إلى ارتفاع معدلات الهجرة داخليا وخارجيا إلى أماكن آمنة.

وفي الوقت الحاضر تحافظ الدول المختلفة على مستويات هائلة للإنفاق على الحرب على الإرهاب ، ويرى البعض أن التكلفة المرتفعة تبررها الاعتبارات السياسية في المقام الأول ، بسبب حرص الحكومات على تقليص احتمال التعرض لأي هجوم إرهابي الى أقل حد ممكن ، وفي المقابل قد يهملون الاستعداد لمواجهة الأحداث التي قد تبدو احتمالات حدوثها أكبر وخسائرها اقل ، وتنخرط كل الدول المستهدفة في سباق أمني محموم لمواجهة إ مكان توجيه الهجمات الإرهابية صوبها من الأراضي الأجنبية والتي قد لا يكون لها عليها سيطرة . لذلك وجدنا الولايات المتحدة تتصدى لمجموعات إرهابية منتشرة في دول كثيرة منتهكة في بعض الأحيان اعتبارات السيادة ، أو بالتفاهم الضمني والمستتر مع بعض الأنظمة مثل تفاهم الولايات المتحدة مع حكومة باكستان على تتبع مجموعات حركة طالبان باكستان من خلال قصفها بالطائرات الموجهة عن بعد بدون طيار، وتعاون الولايات المتحدة مع حكومة اليمن لمواجهة منظمة القاعدة وتمرد الحوثيين ، وتعاون الولايات المتحدة مع تركيا لتتبع عناصر حزب العمال الكردستاني .

وقد أدى زيادة الإنفاق على الإرهاب الى مزاحمة الإنفاق على أوجه الإنفاق الاقتصادية الأخرى ، لقد اثر الارهاب على عملية تخصيص الموارد الاقتصادية في باكستان ، لدرجة أن أحد الجنرالات المتقاعدين وصف الإنفاق العسكري الباكستاني بأنه انتحار اقتصادي ، فعلى سبيل المثال بينما بلغ متوسط الإنفاق السنوي العام على قطاع التعليم خلال الفترة (١٩٩٥ – ١٩٩٧) ٢,٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، بلغ متوسط الإنفاق العسكري ٥,١ ٪ من هذا الناتج . وبينما بلغ متوسط الإنفاق العسكري في عام ١٩٩٨ حوالي ٤,٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لم يتعد متوسط الإنفاق على الصحة ٠,٩ ٪ فقط . ولم يقتصر تأثير الإنفاق العسكري الضخم على نصيب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، ولكنه امتد أيضا الى زيادة حجم الدين العام الخارجي الذي بلغت قيمة خدماته في عام ١٩٩٩ حوالي ٤٣٪ من الناتج القومي الاجمالي ووفق بعض التقديرات بلغ إجمالي الدين العام الباكستاني (الداخلي والخارجي) حوالي ٧٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٣[6] . وتعتبر تكلفة مقاومة الإرهاب تكلفة كبيرة فعلى سبيل المثال كلف تعزيز الإجراءات الدفاعية حول العالم الولايات المتحدة نحو

[6] *Kashmir :The Viewpoint From Islamabad ,ICG Asia International Crisis Group p.8 ,Report,No.68 4 Dec.2003 .*

٢٥ ٪ إضافية منذ ٢٠٠١ أي حوالي خمسة وسبعين مليار دولار إضافية على مدى خمس سنوات ، ونظرا لأن تكلفة تنفيذ الهجمات الارهابية زهيدة ، فإن هذه المقاربة قد لا تقلص بالضرورة الإحداث الإرهابية الروتينية الصغيرة مثل التفجيرات أو الاغتيالات السياسية ولكنها ستقلص بشكل ملحوظ احتمالات وقوع الإحداث الإرهابية الكارثية التي تتطلب تخطيطا دقيقا وموارد ضخمة . وتقدر الميزانية المخصصة للمراقبة وبناء القدرات الاستخبارية وتتبع أموال الإرهابيين بتكلفة سنوية قدرها ١٢٨ مليون دولار تقريبا ميزانية الشرطة الدولية (الانتربول).

ويقدر أن منع وقوع هجوم إرهابي كارثي واحد يوفر على العالم مليار دولار على الأقل وبالتالي فان المنفعة المرجوة قد تصل الى عشرة أضعاف التكلفة تقريبا . في ٦ فبراير ٢٠٠٧ قام مركز التقدم الأمريكي بإعداد تقرير بعنوان فرص ضائعة ورد فيه :إن إنفاق بوش الدفاعي في غير محله كما تناول مسألة التكلفة المالية الحقيقية للحرب الأمريكية على العراق ، وقد جاءت في بعض جوانبها مطابقة لما ذهبت إليه الدراسة المشتركة التي نشرتها جامعة هارفارد فقد أشارت الدراسة الى أن الحرب على العراق أمست خطأ كلف الولايات المتحدة تريليون دولار ،، وذكرت في هذا الإطار أنه إذا ما أضفنا التكلفة الغير مباشرة للحرب على الرعاية الصحية طويلة الأجل والفرص الاقتصادية الضائعة لعشرات الآلاف من الجنود والمحاربين الجرحي الى جانب التكلفة المباشرة فإنه من الواضح أن العراق قد أصبح يعني خطا استراتيجيا بتريليون دولار دون أفق واضح لإنهاء الوضع .

واستنادا الى هذه الدراسة فإن الإنفاق في العراق الآن فإن الإنفاق في العراق الآن يساوي ضعف التمويل المخصص للأمن القومي ، والدبلوماسية ، والمساعدات الدولية مجتمعة ، والإنفاق في العراق وتجاوزت الآن ٨,٤ مليار دولار شهريا .الى قطاعات أخرى خاصة بالولايات المتحدة كزيادة القدرات الاستخبارية تأمين الحدود بشكل أفضل ، حماية المنشآت الحساسة والتحضير لنظام إنذار واستجابة للكوارث فعال.

ويشير التقرير المنشور حديثا الى انه وعلى الرغم من إن إدارة بوش طلبت إضافيا قدره ١٤٥ مليار دولار للعالم المالي ، أما انه عندما زاد عدد القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان متابعة للعمليات الجارية . وقدرت الزيادة في هذه المعادلة حوالي ٥٥ مليار دولار أو أكثر هو من شأنه أن يرفع التكلفة العامة المباشرة لحرب العراق ما مقداره ٦٣٣ مليار دولار على الاقل في عام ٢٠٠٨ فيحين تبلغ التكلفة الإجمالية الكلية أكثرمن تريليون دولار وفي تقرير آخر CRS صدر في أواخر شهر مارس ٢٠٠٧ أن حرب العراق بلغت تكلفتها الشهرية ٧,٤ مليار دولار كما طلب الرئيس تمويلات إضافية لحرب العراق وأفغانستان في سنة ٢٠٠٧ تبلغ تكلفتها ٩٤,٤ مليار دولار ، ١٤١ مليارا أخرى سنة ٢٠٠٨ لتمويل الحرب وبحسب التقرير فإن تكلفة الحرب ستصل الى ٧٥٢ مليار دولار بحلول ٢٠٠٨ .أما

في حال استمرار الحرب ١٠ سنوات يرى التقرير أن التكلفة ستصل الى ٤١٠ مليار دولار ، اذا انخفض عدد الجنود ب٣٠ آلفا ، آما تخفيض العدد الى ٧٠ ألفا بحلول ٢٠١٣ ستصل التكلفة٩١٩ مليار دولا إضافي وهذا سيرفع تكلفة الحرب الى ١.٤ تريليون دولار هذا من حيث التكلفة المباشرة فقط دون التكلفة غير المباشرة . ولاشك أن هذا الإنفاق من قبل الولايات المتحدة يندرج تحت بند محاربة الإرهاب.

الإنفاق الدولي على التسلح :

والإنفاق على التسلح يصب جزء منه في الإنفاق على محاربة الإرهاب ، لقد تجاوز الإنفاق الدولي على التسلح مليون دولار في الدقيقة ، أي أكثر من ٥٥٠ مليار دولار في عام واحد ، وتستوعب صناعة السلاح في العالم ٤٠٠٠٠٠ عالم (أربعمائة ألف عالم) أي ٤٠ ٪ من الأدمغة في العالم . إن ما يقلق أكثر في هذا الصدد من ان حصة العالم الثالث في هذا التسلح فقد ازداد على نحو ٣٪ في الخمسينات ووصل الى ٩٪ في السبعينات ، وأصبح ١٦٪ في الثمانينات ، ٢٠ ٪ في التسعينات[٧] .

إن مخصصات الإنفاق العسكري في العالم زادت في عام ٢٠٠٨ عن ١.٤٦٤ تريليون دولار بزيادة ٤٥ ٪ عن الإنفاق العسكري في عام ١٩٩٩. وقد رأت عديد من الدول أن الحرب ضد الإرهاب تعني زيادة في التسلح وأن هذا سيؤثر على الموارد المخصصة للتنمية بالإضافة الى ذلك فإن قوات حفظ السلام في العالم وصلت عام ٢٠٠٨ الى ١٧٨.٥٨٦ بزيادة ١١ ٪ عن عام ٢٠٠٧ كما وصلت مبيعات السلاح عام ٢٠٠٨ الى ٢٤٧ بليون دولار على الرغم من إننا إذا أضفنا تكاليف الحرب على العراق وأفغانستان والتي زادت عن تريليون لاكتملت صورة فقدان الموارد نتيجة تزايد معدلات الإرهاب (مؤتمر الخيار الأمني لمواجهة الإرهاب مكلف اقتصاديا ونفسيا)[٧].

الاقتصاد الخفي وعلاقته بالإرهاب الاقتصادي وبظاهرة الإرهاب:

هناك مجموعة من المصطلحات لها علاقة بالاقتصاد الخفي (UNDER GROUND)ومنها الاقتصاد الموازي والاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد غير النظامي والاقتصاد تحت الأرض والاقتصاديات السوداء . ويزدهر الاقتصاد الخفي مع تراخي قبضة الدولة وسلطاتها الأمنية والسياسية . والاقتصاد الخفي يتمثل في مجموعة الأنشطة غير المسجلة ضمن إطار الحسابات الوطنية وتشمل الإنتاج القانوني غير المعلن في قطاعات الزراعة والصناعة والتشييد والبناء والتجارة الداخلية ..... الى آخر القطاعات الاقتصادية داخل الاقتصاد . كما يضم الاقتصاد الخفي إنتاج السلع والخدمات المحظورة وإنتاج المخدرات وتوزيع الحشيش وتوزيع السجائر المهربة ودخول المراهنات والمقامرة والدعارة وسرقة المواد الخام والمواد الصناعية .

---

[7] *http:// www.shorokpress.com/news/pages3php?id=5594*

وقد يرى بعض الاقتصاديين أن بعض أنشطة الاقتصاد الخفي قد تؤدي الى رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية في ظل ظروف معينة عادة ما تكون مقيدة .

إلا أن معظم الاقتصاديين يرون أن الاقتصاد الخفي يؤثر بشكل سلبي على القيمة المضافة المتحققة لدى قطاعات الأعمال العام والحكومة ، إذ تؤثر الأعمال الإضافية للعاملين في جهات أخرى على ضعف إنتاجيتهم في الشركات العامة ومن ثم نجد الدخل الشخصي مقوما بأقل من قيمته الحقيقية مما يؤثر سلبا على الدخل الوطني .

غسيل الأموال وعلاقته بالإرهاب :

ظهر في الآونة الأخيرة ارتباط كبير بين الدخول المتحققة في الاقتصاد الخفي وأنشطة الإرهاب المحلي والعالمي وتشجيع العنف في مختلف أنحاء العالم لذلك أصبحت معظم دول العالم تجرم عمليات غسيل الأموال وتحاربها . وقد أشارت تقديرات الأمم المتحدة الى أن حجم عمليات غسيل الأموال سنويا في الدول الصناعية والمتحققة من تجارة المخدرات وتهريبها تتراوح بين ١٢٠ ـ ٥٠٠ مليار دولار . ونظرا للارتباط الوثيق بين الاقتصاد الخفي والجرائم الاقتصادية اتجهت وزارات الداخلية في مختلف دول العالم الى إنشاء إدارة المتخصصة للأمن الاقتصادي وملاحقة عمليات غسيل الأموال القذرة وتعقب الجرائم الاقتصادية وكشف علاقتها بالإرهاب والعنف والتطرف مع الحرص على تعميق روابط التعاون الدولي لمنع الجرائم الاقتصادية والمرتبطة بالاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الأسود .

مبررات زيادة الإنفاق على محاربة الإرهاب :

يتمتع الإرهابيون بمميزات إستراتيجية على الدول التي يهاجمونها نوجزها فيما يلي:

- الإرهابيون قادرون على التحرك بين عامة الناس بسبب صعوبة تمييزهم فيما توفر لهم الديمقراطيات الليبرالية مجموعة كبيرة من الأهداف .
- لا يخضع الإرهابيون عند تنفيذ هجماتهم بالتزامات أخلاقية أو قيود بينما يتعين على الحكومات ان تلتزم بقوانين ومعايير أخلاقية ويكمن الفارق الأكبر بين الإرهابيين وحكومات الدول التي يستهدفونها في حقيقة أن الإرهابيين يتعاونون فيما بينهم ، خلافا لبعض الحكومات .
- منذ أواخر الستينات ومنظمات الإرهاب العالمي تتعاون في إطار شبكاتها المرنة في مجالات التدريب وتبادل المعلومات الاستخبارية وحتى النشطاء ، فضلا عن توفير الملاذات الآمنة والدعم المالي واللوجستي والأسلحة ويتشارك الإرهابيون مواردهم لتعزيز فاعلية ترسانتهم المتواضعة .
- وعلى النقيض من الإرهابيين نجد أن الدول التي يستهدفها الإرهاب تولى اهتماما خاصا لاستقلاليتها في الأمور الأمنية ولا تتفق هذه الدول أحيانا حتى على تحديد من هو العدو.
- لقد تم تقدير أن حوالي ٤٠٪ من هجمات الإرهاب العالمي كانت ضد مصالح أمريكية ويؤكد بعض المراقبين ان القوة العظمى الوحيدة في العالم في

العالم تستطيع فعل المزيد لبلورة صورة ايجابية لها قادرة على ان تنسف من خلالها كل الدعاية الارهابية .

- ستبقى الهجمات الإرهابية دائما وسيلة واضحة ورخيصة بالنسبة للمجموعات التي تسعى لنشر الرعب والهلع وكل دولار أنفقه الإرهابيون في تنفيذ التفجيرات التي استهدفت شبكة مواصلات لندن في يوليو ٢٠٠٥ سبب أضرارا جسيمة قدرها ١٢٧٠٠٠٠ دولار (إذ قدر إجمالي الأضرار بنحو ٢,٥ مليار دولار).

ويتعين على أعداء الإرهاب أن يردوا بحزم وبعقلانية لضمان الحصول على أقصى جدوى ممكنة مما ينفقون في سبيل مكافحة الإرهاب . فالخوف يدفع بعض الدول الى إنفاق مبالغ طائلة على بناء تحصينات أقوى مما ينبغي حول الأهداف المحتملة لكن المنافع المرجوة من تطوير التعاون الدولي وتبني سياسات خارجية بعيدة النظر ستكون أعظم كثير.

ومثلما قسمنا الآثار الاقتصادية للإرهاب الى آثار مباشرة وآثار غير مباشريتعين أيضا تقسيم تكلفة مكافحة الإرهاب الى تكلفة مباشرة ، وتكلفة غير مباشرة.

ولا توجد إحصاءات تحدد ميزانيات الإنفاق على مكافحة الإرهاب في الدول المختارة للدراسة ، ويمكن الاستعاضة عن هذه الإحصاءات بمعرفة ميزانيات التسلح في هذه الدول ،وهو ما لم يستطع الباحث توفيره سوى من بعض الإحصاءات المنشورة عن صفقات السلاح الجديدة لدول مثل المملكة ، والإمارات والبحرين.

فقد قدرت صفقة للسلاح تشمل طائرات ومنظومات صواريخ بنحو ٦٠ مليار ولا شك أن هذا الرقم جزء منه ينصرف الى برامج مكافحة الإرهاب في المنطقة. أما بالنسبة لمصر فإن جزءا من الإنفاق على الأمن ينصرف بصفة رئيسية الى الإنفاق على مكافحة الإرهاب .

فالتكلفة غير المباشرة تعمل أيضا على تزايد الإنفاق على الدفاع والأمن في الموازنة العامة فقد ارتفعت نسبة الإنفاق على الأمن الى الناتج المحلي بنسبة ١٪ ونسبة الإنفاق الخاص على الأمن الى الناتج بنسبة ٠,٥٪ [٨]

أولا : تقدير التكلفة المباشرة:

وهذه التكلفة تتمثل في الآتي :

- الإنفاق على إعداد وتدريب الأفراد على مكافحة الإرهاب. وقد تزايدت ميزانية قوات مكافحة الإرهاب نتيجة لتزايد أفراد هذه القوات في عديد من الدول وليس لدينا إحصاءات عن عدد أفراد هذه القوات في الدول محل الدراسة حتى يمكن تقدير التكلفة في هذا الجانب .

---

[٨] (مؤتمر الخيار الامني لمواجهة الارهاب مكلف اقتصاديا ونفسيا)
http:// www.shorokpress.com/news/pages3php?id=5594

- الإنفاق على الأجهزة والأدوات والآلات والتكنولوجيا المستخدمة في الحفاظ على الأمن .
- الإنفاق على الاستخبارات وجمع المعلومات عن المجموعات الإرهابية ورصد اتصالاتها .

ونلاحظ إننا يصعب علينا إجراء تقدير لهذه البنود في الدول محل الدراسة. وقد شكل الإنفاق على محاربة الإرهاب مزاحمة الإنفاق الاقتصادي على المجالات الاقتصادية المختلفة.

ثانيا : التكلفة غير المباشرة:

وهذه التكلفة تتمثل في الآثار غير المباشرة للحرب على الإرهاب والمتمثلة في

- تكلفة آثار الإرهاب على الاستثمار.
- تكلفة آثار الإرهاب على السياحة .
- وإذا أخذنا مثال على انخفاض عائدات السياحة في مصر نجد حالتين تفجيرات شرم الشيخ في سيناء وقبلها تفجيرات السياح في مدينة الأقصر وغيرها من الحوادث التي أثرت بشكل سلبي على عائدات مصر من السياحة والتي تعتبر المصدر الأول للدخل في مصر.
- تكلفة آثار الإرهاب على زيادة الإنفاق على الأمن .
- التكلفة الاقتصادية المترتبة على زيادة الإنفاق على امن المنشآت الاقتصادية.

ونظرا لأن تقدير الإرهاب على الاقتصادات المعنية غير متاح نظرا لندرة البيانات عن الظاهرة محل الاهتمام، سنعرض لأثر الإرهاب على اقتصاد الولايات المتحدة والذي تتأثر به اقتصادات كثير من دول العالم.

التكلفة الاقتصادية للإرهاب على الاقتصاد الأمريكي :

لقد حمل الهجوم الإرهابي في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الاقتصاد الأمريكي والعالم تكلفة اقتصادية كبيرة حولت النظرة الى اقتصاد الولايات المتحدة وأثرت عليه وجعلته في مرتبة أدنى على مستوى العالم وأقل تنافسية ، وتنقسم التكلفة الى تكلفة في الأجل القصير وتكلفة في الأجل الطويل :

أولا : التكلفة الاقتصادية في الأجل القصير :

- وتتمثل في تقدير الخسارة الحالية لرأس المال البشري وغير البشري . لقد قدرت لجنة بيكر وميرفي تكلفة خسارة رأس المال البشري وغير البشري بما يتراوح ما بين ٢٥ بليون دولار الى ٦٠ بليون دولار أو نحو ٠.٢ ٪ من إجمالي الأصول المادية ، ٠.٠٦ ٪ من إجمالي الأصول الإنتاجية [9] . كما قدرت تكلفة تدمير الممتلكات من قبل (Milken) ب ١٠ بليون دولار وخسارة رأس المال البشري بنحو ١٣ بليون دولار ، بينما قدرت من قبل صندوق النقد الدولي ب ٤٠ بليون دولار (بما فيها تكلفة التأمين المباشر أو نحو ٠.٢٥ ٪ من الناتج القومي الإجمالي GDP ومن ناحية أخرى وفقا لتقدير Milken التكلفة

[9] *International Monetary Fund Chapter 11 " How Has September 11 Influenced the Global Economy " World Economic Outlook , December 2001 p.16*

الإجمالية تقترب من ٢ تريليون دولار وهذا التقدير يتضمن التكلفة النفسية للهجوم الإرهابي ١٠٠ بليون دولار .

- تأثيرات عدم التأكد على سلوك المستهلك والمستثمر.
- آثار التقشف على صناعات محددة من المحليات .

ثانيا : التكلفة الاقتصادية طويلة الأجل:

- زيادة تكاليف الأمن نتيجة لزيادة الإرهاب .
- نفقات مكافحة الإرهاب، تزاحم النشاطات الأكثر إنتاجية.

٥- انعكاس الحرب على العراق والقضية الفلسطينية على ظاهرة الإرهاب في المنطقة العربية وتقدير التكلفة الاقتصادية.

أولا : الحرب على العراق وظاهرة الإرهاب في المنطقة العربية :

لقد تسبب غزو الولايات المتحدة للعراق في سلسلة من الموجات الإرهابية التي اجتاحت المنطقة ، كما تسبب الغزو في تكلفة اقتصادية على اقتصاد الولايات المتحدة ، واقتصاد منطقة الشرق الأوسط ،والاقتصاد العالمي ، وقد تم توثيق هذه التكلفة التي تحملتها الولايات المتحدة ، في دراسة أجريت بواسطة البروفيسير جوزيف ستيغليتز ،الحائز على جائزة نوبل ، وليندا بيلمس من جامعة هارفارد ونشرت على موقع الجامعة بعنوان (التكاليف الاقتصادية لحرب العراق) فوفقا لهذه الدراسة فإن التكلفة الحقيقية للحرب على العراق بين ٧٥٠ مليار دولار الى ١.٢ تريليون دولار (في عام ٢٠٠٦) ، وحوالي ٢ تريليون دولار إذا بقي الاحتلال للعام ٢٠٠٨ وما بعد استنادا للمعيار المعتمد والحسابات الحذرة والمعتدلة والمتحفظة في التحليل ، وبالتالي فإن هذا الرقم المتواضع الذي حدده مكتب الميزانية بالكونجرس وهو ٥٠٠ مليار ، يعتبر أعلى بنحو عشر مرات من الرقم الرسمي الذي قدرته السلطات الأمريكية ، لقد كانت التوقعات الأولية للحرب قبل ذلك ،إذ قدرتها إدارة بوش قبل الحرب ما بين ٦٠ مليار الى ٢٠٠ مليار دولار وهو ما يعكس فساد التقدير أو أنه قام على أسس غير واقعية . وتؤكد الدراسة التي قام بها جوزيف ستيغليتز ، واستنادا الى الدراسة فإن تكلفة الحرب الحقيقية لا تتحدد بالإنفاق العسكري المباشر فقط بل تشمل أيضا الإنفاق غير المباشر والمرتبط بنتائج العمل العسكري الحالي والمستقبلي ، وعلى علاج الجنود الجرحى وخسائر الأسلحة والمركبات والمعدات والفوائد على الحصص المالية المقتطعة للحرب ، هذا بالإضافة الى تكلفة محاربة الإرهاب الناتج عن الغزو والتكلفة الإضافية لحماية المنشآت الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة وحول العالم.

وتعزو الدراسة السابقة الفارق الكبير بين الأرقام الأولية للحكومة الأمريكية عن تكاليف الحرب والأرقام التقديرية للدراسة الى مجموعة من الأسباب نوجزها فيما يلي :

أولا: التستر الحكومي على العدد الضخم من المقاتلين السابقين الجرحى بلغ عددهم حتى سنة ٢٠٠٦ ١٦ ألفا ٢٠ ٪ منهم يعانون من أمراض عقلية ، فتكلفة ورعاية الجنود بعض الحرب تقدر ب ٣٥٠ مليار دولار وذلك باعتبار أن كل قتيل أمريكي في حرب العراق يقابله ١٦ جريحا بين الجنود مقارنة مع ٢.٦ جندي جريح في فيتنام ٢.٨ جندي في كوريا.

ثانيا: عدم إدراج الحكومة للنفقات الخاصة المتعلقة بزيادة المكافآت بشكل كبير لحالات إعادة التطوع في الجيش وتحسين القروض وزيادة نفقات التجنيد (حتى ٢٠ ٪ فقط بين عامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٥) والتي اعتمدتها الحكومة الأمريكية نتيجة لمواجهتها مشكلة متعاظمة في التجنيد وتلافيا لخوضها مشكلة التجنيد والاحتجاز العسكري لمن يرفض الخدمة . وتبلغ هذه النفقات التي لا تشمل الفوائد ما بين ٦٥٢ مليار - وفقا للحسابات المتحفظة- وفقا للحسابات المعتدلة - وبما ان الإدارة العامة لم تراقب نفقات أخرى ولم ترفع الضرائب فإنه من الممكن القول إن النفقات قد مولت عن طريق الدين وهو الامر الذي سيترتب فوائد مالية عليها . (المرجع السابق).

ثالثا: عدم إدراج التعويضات عن حالات الوفاة التي تصل الى ٥٠٠ الف دولار وذلك أقل بكثير من الحسابات الاعتيادية للنفقة الاقتصادية لمدى الحياة والتي يشار الها أحيانا كمعادل للقيمة الإحصائية للحياة عموما والتي تقدر من ١.٦ الى ٥.٦ ملايين دولار.

رابعا: عدم احتساب الخسائر العسكرية المادية المباشرة ضمن تكاليف الحرب كفقدان وخسارة المعدات والتجهيزات العسكرية والآليات التي تتراوح بين فقدان كلي يحتاج الى تعويض واستبدال و بين فقدان جزئي يحتاج الى إصلاح .

خامسا: عدم احتساب الفوائد المالية المترتبة عن النفقات الخاصة الغير مدرجة والتي تتراوح بين ٩٨ مليار دولار. تقدير متحفظ. ٣٨٤ مليار دولار. تقدير معتدل

وفي تقرير قام بإعداده مركز التقدم الأمريكي بنشره في ٦ فبراير ٢٠٠٧ بعنوان (فرص ضائعة) إنفاق بوش الدفاعي في غير محله تناول في ثناياه مسألة التكلفة المالية الحقيقية للحرب الأمريكية على العراق وقد جاءت في بعض جوانبها مطابقة لما ذهبت إليه الدراسة المشتركة التي نشرتها جامعة هارفارد وقد أشار التقرير الى أن الحرب على العراق كان خطأ كلف تريليون دولار كما ذكر التقرير أنه إذا أضيفت التكلفة الغير مباشرة للحرب للرعاية الصحية الطويل الأجل والفرص الاقتصادية الضائعة لعشرات الآلاف من الجنود والمحاربين الجرحى الى جانب التكلفة المباشرة فإنه من الواضح أن العراق قد أصبح يعنى خطأ استراتيجيا بتريليون دولار دون افق واضح للانتهاء من هذا الوضع . وقد قررت الدراسة إن الإنفاق في العراق الآن يساوي ضعف التمويل المخصص للامن القومي ، الدبلوماسية ، والمساعدات الدولية مجتمعة وقد أثر ذلك فيما تتضاءل حاليا بتحويل هذه المخصصات – التي يتم إنفاقها في العراق والتي تجاوز سنة ٢٠٠٦ مقدار ٨.٤ مليار دولار شهريا – الى قطاعات أخرى خاصة بالولايات المتحدة كزيادة القدرات الاستخبارية ، تأمين الحدود بشكل أفضل حماية المنشآت الحساسة .

لقد ذكرت تقرير أصدره الكونجرس الأمريكي إن الأرقام المتعلقة بالحرب على الإرهاب ، والعراق وأفغانستان مستمرة في الارتفاع ووفقا للتقرير فإن كلفة هذه الحرب ستصل الى ٧٥٢ مليار دولار بحلول منتصف ٢٠٠٨ ، ويتنبأ التقرير بأنه في حالة استمرار الحرب لعشر سنوات أخرى فإن التمويلات الإضافية التي من المحتمل أن يقرها الكونجرس يرجح أن تزيد التكلفة بقيمة ٤١٠ مليارات

دولار في حال خفض عدد الجنود الى ٣٠ ألفا ، أما إذا استمرت الحرب عشر سنوات مع خفض القوات الى ٧٠ الفا بحلول عام ٢٠١٣ فذلك سيعني ٩١٩ مليار دولار إضافي وهو ما سيرفع تكلفة الحرب الى ١.٤ تريليون دولار (هذا فيما يخص التكلفة المباشرة فقط)[١٠].

٦: دراسة أهم السبل لتقليل التكلفة الاقتصادية لظاهرة الإرهاب .(مواجهة الظاهرة بأقل السبل تكلفة):

ظاهرة الإرهاب تحتاج الى ترشيد الإنفاق على مكافحة الظاهرة وخاصة إذا كان الإنفاق بغرض الوقاية من الإرهاب تظهر الإحصاءات أن العالم انفق منذ ٢٠٠١ نحو سبعين مليار دولار لتعزيز إجراءات الأمن الداخلي المتزايدة . وقد انعكس هذا الجهد في تقليص هجمات الإرهاب العالمي بنحو ٣٤ ٪ لكن المعدل السنوي لضحايا الإرهاب ازداد بواقع ٦٧ قتيلا. وزيادة الإنفاق هذا يعني تقليل الموارد المتاحة للإنفاق على التنمية ورفع مستوى معيشة كثير من الدول .

هل مكافحة الإرهاب تستحق كل هذه التكلفة الباهظة ؟ كثيرا ما يثور داخل الولايات المتحدة وغيرها من الدول عن الجدوى الاقتصادية من الإنفاق على محاربة الإرهاب وهل يجب الحفاظ على هذا المستوى من الإنفاق. والحقيقة أن الرد على هذا التساؤل يأتي من حقيقة أن الأمن والأمان والاستقرار السياسي والاقتصادي لا تعادله تكلفة مادية، لذلك تبذل المجتمعات والدول كل ما تستطيع من مال وجهد للحفاظ على الأمن والأمان. ويجب الإنفاق على مكافحة الإرهاب بعقلانية لضمان الحصول على أقصى جدوى ممكنة ممن ينفقون في سبيل مكافحة الإرهاب . فالخوف يدفع بعض الدول الى إنفاق مبالغ طائلة على بناء تحصينات أقوى مما ينبغي حول الأهداف المحتملة لكن المنافع المرجوة من تطوير التعاون الدولي وتبني سياسات خارجية بعيدة النظر ستكون أعظم بكثير . والإنفاق على الإرهاب سلاح ذو حدين فهو من ناحية تأمين للدولة ومنشآتها ومن ناحية أخرى يعني نقص الموارد الاقتصادية والمالية الموجهة للتنمية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين في كل دولة وبالتالي إتاحة فرصة أكبر للمنظمات الإرهابية لاستمالة بعض الشباب اليها فلو افترضنا نظريا أن الولايات المتحدة والدول الغربية والمتقدمة أنفقت جزء من نفقات التسلح ، وجزء من نفقات مكافحة الإرهاب على شعوب ودول العالم الثالث ، لما وجدت المنظمات الإرهابية بيئة صالحة لتجنيد شبابها ، ولشكل ذلك جزء من حل مشكلة الإرهاب.

٧: الخلاصة والتوصيات :

الإرهاب بشكل عام هو نوع من العنف يهدف الى بث الرعب في المجتمع من اجل الوصول الى نتيجة سياسية أو عائد إجرامي . أما التطرف الإيديولوجي القائم على الفكر الديني ، فهذا النوع من التطرف ظاهرة معقدة لأنه ينطوي على عديد من الأبعاد ، فقد عرفه البعض بأنه عبارة عن (أنشطة تتمثل في معتقدات واتجاهات ومشاعر وأفعال واستراتيجيات) يتبناها شخص أو جماعة بطريقة بعيدة عن الأوضاع العادية السائدة بين الناس ، وهذه الأنشطة تبرز في

[١٠] مجلة المجتمع الكويتية: التكلفة المالية للحرب الأمريكية على العراق . حسين باكير .١٨ حزيران ٢٠٠٧

مواقف محددة باعتبارها شكلا عنيفا من أشكال الصراع بين جماعات متطرفة والسلطة السياسية في الدولة . وهناك بعض الباحثين يعزون سبب الإرهاب الى مجموعة من الأسباب المختلفة يرجع بعضها الى اسباب اقتصادية ، أو اجتماعية أو سياسية ، أو عقائدية اغلبها محلي ، وأخرى أسباب خارجية ، الاسباب المحلية منها تتمثل في المصاعب الاقتصادية ، البطالة ، مناهج التعليم ، الإعلام التفاوت الطبقي الفساد ، انعدام الحرية أو انعدام الديمقراطية أما الاسباب الخارجية منها فتتمثل في سياسات الدول الغربية تجاه الدول النامية ، ازدواجية المعايير للعالم المتقدم في التعامل مع دول العالم الثالث وغيرها . ومعنى ذلك أن الإرهاب هو نتيجة طبيعية للأعمال المحبطة في مواجهة الظروف القاسية التي يصعب تحملها. وبالتالي فإن الوسيلة الوحيدة للقضاء عليه أو التخلص منه هو التعامل مع عوامل الإحباط التي تواجه الشباب والمراهقين بدلا من قمع الإرهاب بالقوة وحدها ، مع المواجهة بالتفكير والصراحة والوضوح والإقناع المنطقي .

إن الإرهاب ظاهرة محيرة ومربكة ويعتقد أن الإرهاب هو استجابة للإعمال المحبطة في مواجهة الظروف القاسية التي يصعب تحملها. وهذا البحث تعرض لظاهرة الإرهاب من منظور اقتصادي واجتماعي بغرض تتبع آثارها الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة تقدير التكلفة الاقتصادية لهذه الحرب ، وذلك من خلال تناول مجموعة المحاور التالية:

- مفهوم الإرهاب
- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الإرهاب .
- الآثار الاقتصادية للإرهاب .
- تقدير تكلفة الحرب على الإرهاب في كل من السعودية ، مصر،الجزائر،اليمن
- انعكاس الحرب على العراق والقضية الفلسطينية على ظاهرة الإرهاب في المنطقة العربية، التكلفة الاقتصادية.
- دراسة أهم السبل لتقليل التكلفة الاقتصادية لظاهرة الإرهاب (مواجهة الظاهرة بأقل السبل تكلفة).

كما قامت الدراسة بتقدير التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة الإرهاب الفكري في المملكة وبعض الدول العربية ، ودراسة التأثير الاقتصادي لهذه التكلفة اقتصاديا واجتماعيا وخاصة على بعض الأنشطة مثل الاستثمار الأجنبي ، السياحة ، غسيل الأموال ، ثم وضع مقترح لمواجهة هذه الظاهرة (دعائيا ، وفكريا ، وماليا ، وأمنيا). كما حاول البحث تقدير التكاليف الاقتصادية للإرهاب وليس التكاليف المالية فقط ، وذلك بتتبع مجمل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للظاهرة . وذلك عن طريق التعرض للخسائر البشرية والخسائر المادية المباشرة للارهاب وكذلك درجة تأثر معدل التنمية في الأجل الطويل بالإرهاب ، وتأثر بعض القطاعات الاقتصادية كالسياحة وأسواق المال والبورصات ، وكذلك تحول مسار الاستثمار الى المناطق الآمنة وحرمان المناطق المعرضة للخطر . كما يتسبب نقص الاستثمارات في زيادة معدلات البطالة في بعض المناطق عن غيرها وكذلك انخفاض الأجور. كذلك تقدير التكلفة المالية لتأمين المنشآت والمرافق الحيوية، مما يرفع من تكاليف تشغيل هذه المنشآت.

- **التوصيات:**

- التعامل مع ظاهرة الإرهاب باعتبارها ظاهرة مركبة ، وبالتالي تتعدد الجهات المسئولة عن معالجتها وهي بالتأكيد ليست معالجة أمنية فقط .
- إتباع سياسات اقتصادية واجتماعية ، وسياسية تواجه ظاهرة الإرهاب .
- معالجة التطرف الديني عن طريق برامج توعية دينية توجه للشباب المتطرف
- يجب إتباع الوسائل الأمنية الأقل تكلفة عند مواجهة ظاهرة الإرهاب ، وعدم الإفراط في العسكرة الأمنية .
- أتباع سياسة الحرية ، والأساليب الديمقراطية في التعامل مع الشباب .
- المواءمة بين الافراط في الإنفاق على ظاهرة الإرهاب والنتائج المرجوة من هذا الإنفاق .

- **قائمة المراجع :**

- **أولا : المراجع العربية:**

١. الحرب على الإرهاب مجموعة مقالات.

٢. ضحايا بريئة للحرب على الإرهاب.

http:// islamtoday.net/articles/show_articles_content.cfm?id=17&artid=7280

٣. الإسلام والغرب مارتن كرامر .

٤. البيلي ، عمر صالح (دكتور) : الدوافع الاقتصادية لاتخاذ القرارين العراقي والأمريكي في أحداث الخليج . دراسات مستقبلية .مركز دراسات المستقبل – جامعة أسيوط السنة الأولى ❖ العدد الأول❖ يوليو ١٩٩٦ ص ص ١٤١ - ١٦٨.

٥. الآثار المتوقعة لنشوب الحرب الأمريكية ضد العراق على اقتصاديات الجوار . النشرة الاقتصادية . البنك الاهلي المصري .العدد الرابع . الجلد الخامس والخمسون ٢٠٠٢. القاهرة .ص ٣٦.

٦. بيار سالينجر واريك لوران ، حرب الخليج – الملف السري ، الطبعة الحادية عشرة (بيروت شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ١٩٩٣.

٧. اريك لوران ، عاصفة الصحراء ، ترجمة منيرة اسمر (لبنان : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ١٩٩١.

٨. إبراهيم الدسوقي، عاصفة الصحراء، الدروس والنتائج ، السياسة الدولية، العدد ١٠٤ ابريل ١٩٩١.

٩. عبد السلام ، مصطفي محمد عبد العال : الفقر والعنف في المجتمع المصري . مصر المعاصرة (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع أبريل ٢٠٠٦ العدد ٤٨٢ السنة السابعة والتسعون ، القاهرة ص ص ٥٥٣ –٦٠١ .

١٠. ايسنارد ، سيكلوجية الجريمة . ترجمة د.علي محسن ، معهد الانماء العربي ، بيروت ١٩٩٣.

١١. حلمي ، منال إبراهيم ، العلاقة بين الامن والتنمية : البعد الاقتصادي . مجلة النهضة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، يوليو ٢٠٠١.

١٢. عبد القوي ، عفاف إبراهيم ، بطالة الشباب والعنف – دراسة استطلاعية لانماط العنف لدى الشباب المتعطل عن العمل ، بحث ضمن لأعمال المؤتمر السنوي الرابع ، بعنوان : الابعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ٢٠٠٢.

١٣. كريم ، كريمة (دكتور) : العولمة وأثرها على الأمن الاقتصادي العربي . مجلة مصر المعاصرة (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع يوليو/ اكتوبر ٢٠٠٣العدد ٤٧٢/٤٧١ السنة الرابعة والتسعون ، القاهرة ص١٥.

١٤. حسن ، حسن بكر (١٩٩٦) : العنف السياسي في مصر . رسم خريطة الصراع بين المجموعات الإسلامية والمجتمع المدني . مركز المحروسة لخدمات الإعلام والنشر .

١٥. اسامة الغزالي حرب : إدارة بوش واحتمالات التطور في السياسة الامريكية إزاء الخليج . جريدة السفير اللبنانية.

١٦. جيلين روبنسون : المشكلة العربية – الإسرائيلية وأمن الخليج في (أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين)مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ١٩٩٨.

١٧. إبراهيم ، حسنين توفيق (دكتور) : العنف السياسي في مصر في د. نيفين مسعد (محرر) ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن (القاهرة : مركز البحوث والدراسات الساسية بجامعة القاهرة ١٩٩٥.

١٨. معوض ، جلال(دكتور) : الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر(القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ١٩٩٥).

١٩. الصالح ، مصلح : ظاهرة الإرهاب المعاصر ، طبيعتها وعواملها ، واتجاهاتها . الرياض مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث السلامية ٢٠٠٢ . دراسات معاصرة.

٢٠. شن الهجوم على الفقر . تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠١/٢٠٠٠ . البنك الدولي ٢٠٠٠.

٢١. خديجة عرفة محمد امين : مفهوم الأمن الإنساني : دروس مستفادة لعالمنا العربي . شؤون عربية العدد ١٣٠ صيف ٢٠٠٧.

٢٢. عيسى ، محمد عبد الشفيع (دكتور) : دور شبكات الأمان في الحماية الاجتماعية للفقراء في الدول العربية . شؤون عربية العدد ١٣٠ صيف ٢٠٠٧ .

٢٣. الذويبي ، حمود محمد عطية (دكتور) (٢٠٠٩) اتجاهات الشباب نحو التطرف والإرهاب وعلاقتها ببعض سمات الشخصية (دراسة ميدانية ورؤية تربوية في البيئة السعودية). مطابع المشهوري ، الطائف . ٢٠٠٩ .

٢٤. الحشيان ، على (دكتور) : عمليات الإرهاب كمؤثر على الاقتصادات المحلية والدولية ورقة عمل مقدمة الى ندوة (أثر الأعمال الارهابية على السياحة) عقدت في دمشق خلال الفترة ٤- ٦ يوليو ٢٠١٠

٢٥. ندوة إشكالية العلاقة بين التنمية وعدم الاستقرار السياسي والتهديدات الأمنية في المنطقة العربية . دمشق ٩- ١٠ يوليو ٢٠٠٨ .

٢٦. (مجلة المجتمع الكويتية : التكلفة المالية للحرب الأمريكية على العراق . حسين باكير.١٨ حزيران ٢٠٠٧ .

٢٧. مؤتمر الصراعات والعنف في دول الجنوب (المفاهيم – المصادر والاسباب والآثار وسياسات المواجهة) ٢٩- ٣٠ مارس ٢٠٠٨.

٢٨. الروماني ، زيد بن محمد (دكتور) : الإرهاب الاقتصادي أشكاله وآثاره (مقالة منشورة بتاريخ ٢٠١٠/١/٢١ في.

http://www.alukh.net/Web/rommany/10269/19226

٢٩. المشعل ، خالد عبد الرحمن (دكتور) ، د. عبد الله بن سليمان الباحوث : الآثار الاقتصادية للإرهاب الدولي ، مع التركيز على أحداث الحادي عشر من سبتمبر . كلية الشريعة جامعة الإمام.

٣٠. (مؤتمر الخيار الأمني لمواجهة الارهاب مكلف اقتصاديا ونفسيا).

http:// www.shorokpress.com/news/pages3php?id=5594

- **ثانيا :المراجع الأجنبية** :

1. Terrorism (http://www.merriam–Webster.com/dictionary/ terrorism). Merriam-Webster,s Dictionary.1975. http://www.merriam.webster.com/dictionary/terrorism.
2. Drever, J.(1971) A Dictionary of Psychology , London : Benguin – Book.
3. Thalif Deen.politics:U.N.Member States Struggle to Define Terrorism .(http:// ipsnews.net/news.asp?idnews=29633) Inter Press Service,25,July 2005.
4. Palmer,Michael A., Guardian of the Gulf (NY: The Free Press,1992).
5. Hassan,Hassan Baker (1990): Islamic Fundamentalism and its Impacts on the superpowers .
6. J.Epeterson , The Gcc and Regional Security. American Arab Affairs,Spring 1987 Washington No20
7. Globalization with a Human Face , Human Development Report 1999, United Nations :11 United Nations Development Program, 1999.
8. Rokeach,m,(Ed) ,(1960). The open and and closed and closed mind .N.Y,Basic Book,Inc.
9. Bahrain: Counter-terrorism bill threatens human rights . Public Statement News Service No: 197, 27 July 2006 AMNESTY INTERNATIONAL
10. http://www.afaq-n.net/showthread.php?t=19309
11. www.world–tourism.org.(UTE E، M، STORK (2002)، The Tourism Industry In The Third Millennium Is A Resilient Industry ، Shown at The Impact of The Terror Attack of 9 11 2001، PHD Thesis، SAE UNIVERSITY
12. Sandler، T]amp; Enders، W (2002) An Economic Perspective on Transnational Terrorism، Center for International l Studies، University of Southern California.
13. Estimates of the costs by Gary Becker and Kevin Murphy in"Prosperity Will Rise Out of the Ashes " Wall Street Journal, October 29,2001.
14. International Monetary Fund Chapter 11 " How Has September 11 Influenced the Global Economy " World Economic Outlook , December 2001
15. Kashmir :The Viewpoint From Islamabad ,ICG Asia International Crisis Group p.8 ,Roport,No.68 4 Dec.2003 .

****